منهج ابن عبد البر في
دراسة الأحاديث المعلة في كتاب التمهيد

كتبه

أ. د. سعيد بن صالح الرقيب

الأستاذ بقسم السنة وعلومها - كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد



منهج ابن عبد البر في دراسة الأحاديث المعلة في كتاب التمهيد

كتبه

أ. د. سعيد بن صالح الرقيب

الأستاذ بقسم السنة وعلومها - كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد

بحث علمي محكم ومنشور في مجلة كلية دار العلوم

بجامعة القاهرة

العدد ٤٣، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ذي القوة المتين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين أما بعد:

فيعد علم علل الحديث من أجلّ العلوم المرتبطة بحديث النبي ﷺ، فقد كانت موازين هذا العلم وضوابطه التي توزن بها الأحاديث هي الفيصل الذي يتحاكم إليه الناظرون فيما اختلف فيه الرواة، ويعد هذا العلم أحد مفاخر الحضارة الإسلامية فهو يظهر بجلاء جهود علماء الحديث في التمييز بين المقبول والمردود مما جاء من أخبار عن المصطفى المختار ﷺ.

وفي هذا العصر الذي يشن فيه أعداء الملة حملتهم المسعورة ضد ثوابت الأمة فإنه حري بكل مسلم أن يدافع عن دينه كلٌ بما يستطيع، ومن واجب المتخصصين في الحديث الشريف إظهار جهود العلماء في جميع المجالات التي خُدم بها الحديث الشريف رواية ودراية، ومن هذا الباب أحببت أن أسهم بجهد المقلّ بالبحث في مناهج العلماء المبرزين في علوم الحديث بعامة وفي علم علل الحديث بصفة خاصة، فوجدت الإمام أبو عمر بن عبد البر القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد نثر في كتابه التمهيد درراً وفوائد جمة في قواعد علم علل الحديث.

عنوان البحث:

فاستخرت الله في الكتابة في هذا الموضوع ببحث أسميته:

منهج ابن عبد البر في دراسة الأحاديث المعلة في كتاب التمهيد

خطة البحث:

وكانت خطة البحث كما يلي:

التمهيد: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لابن عبد البر.

المبحث الثاني: تعريف مختصر بكتاب التمهيد.

المبحث الثالث: تعريف الحديث المعلّ.

الفصل الأول: منهج ابن عبد البر في عرض الأحاديث المعلة.

الفصل الثاني: أسباب ورود العلة، وأجناسها، وقرائن وجودها.

المبحث الأول: أسباب ورود العلل في الأحاديث.

المبحث الثاني: أجناس العلة.

المبحث الثالث: القرائن الدالة على وجود العلة.

الفصل الثالث: منهج ابن عبد البر في الفصل بين الروايات المختلفة.

المبحث الأول: منهجه في الترجيح بين الروايات المختلفة.

المبحث الثاني: منهجه في الجمع بين الروايات المختلفة.

المبحث الثالث: توقف ابن عبد البر في الروايات المختلفة بردها جميعـًا.

الخاتمة.

المراجع.

الفهرس.

منهج البحث:

وسرت في هذا البحث كما يلي:

جردت الكتاب من أوله إلى آخره، مستخدماً في ذلك الطبعة المغربية.

ضممت كل جزئية أجدها مما له علاقة بموضوع البحث إلى ما يناسبها.

وضعت فقرات موضوعية ذات صلة بعلم علل الحديث.

وضعت لكل فقرة عنواناً يدل على المقصود.

كتبت مقدمة يسيرة تدل على المعنى المراد من كل فقرة.

اختار شاهداً أو أكثر من كلام ابن عبد البر للدلالة على المعنى الموضوع في العنوان.

أحيل إلى موضع الشاهد في كتاب التمهيد بذكر الجزء والصفحة.

هذا ما رمت القيام به وأسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لابن عبد البر.

اسمه ونسبه:

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري [١] الأندلسي القرطبي المالكي، أبو عمر، اشتهر بابن عبد البر نسبة إلى جد أبيه أكثر من شهرته باسمه أو كنيته.

ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة في ربيع الآخر.

طلب العلم على عددٍ من علماء زمانه الأجلاء، وبرع في علوم شتى منها الفقه، وعلوم الحديث، والتراجم والسير، والأدب والأخلاق، قال أبو علي الغساني: "ودأب في طلب الحديث وافتن به وبرع براعة فاق بها من تقدمه " [٢]، وقد أثنى عليه وعلى مصنفاته جمع من أهل العلم، فمن ذلك قال أبو الوليد الباجي: "لم يكن بالأندلس مثله في الحديث"، وقال أبو نصر الحميدي: " أبو عمر فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات وبالخلاف وبعلوم الحديث والرجال قديم السماع"، وقال الذهبي: "أدرك الكبار وطال عمره وعلا سنده وتكاثر عليه الطلبة وجمع وصنف ووثق وضعف وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لعلمه علماء الزمان ".

ومن تلك المصنفات:

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (مطبوع).

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار. (مطبوع).

---

(١) النمري: بفتحتين وراء ساكنة نسبة إلى النمر بطن من ربيعة بن نزار بن معد، الأنساب ٥/ ٥٢٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٥٦.

- الاستيعاب في معرفة الصحابة (مطبوع).

- جامع بيان العلم وفضله (مطبوع).

مات رَحِمَهُ اللَّهُ في ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة عن خمس وتسعين سنة[(١)].

المبحث الثاني: تعريف مختصر بكتاب التمهيد.

يعتبر كتاب " التمهيد " من أمهات كتب شروح الحديث الشريف وأضحى بما حواه من علوم مرجعاً مهماً ومصدراً ملهماً لطلاب العلم ذلك لأنه قد جمع في طياته بين الصناعتين الحديثية والفقهية بأسلوب علمي رصين ومنهج متكامل في شرح الحديث أسس به ابن عبد البر مدرسة لمن يأتي بعده ليتخرج منها كل من رام الجمع بين الفقه والحديث.

اسم الكتاب:

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

القصد من تأليفه:

قال في مقصده من تأليف الكتاب: " رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلس عنه من حديث رسول الله ﷺ مسنده ومقطوعه ومرسله وكل ما يمكن إضافته إليه صلوات الله وسلامه عليه ".

(١) ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٥٣ ت ٨٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٤٣١، الديباج المذهب ص ٣٥٧، وفيات الأعيان ٧/ ٦٦.

منهجه المصنف في الكتاب:

خير من يتحدث عن الكتاب ومنهجه هو مؤلفه وهذه نقول مختصرة من مقدمته للكتاب [(١)].

الكتاب الذي يشرحه ابن عبد البر مرتبة الأحاديث فيه على الترتيب الفقهي، فسلك ابن عبد البر في ترتيب مادة الكتاب طريقة على الأسانيد وكان مما قاله في بيان منهجه:

جعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك ليكون أقرب للمتناول.

وصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقه رحمة الله عليه.

اعتمدت في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأمة.

جلبت من أقاويل العلماء في تأويلها وناسخا ومنسوخها وأحكامها ومعانيها ما يشتفي به القارئ الطالب ويبصره وينبه العالم ويذكره.

أتيت من الشواهد على المعاني والإسناد بما حضرني من الأثر ذكره وصحبني حفظه مما تعظم به فائدة الكتاب.

أشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ مقتصراً على أقاويل أهل اللغة.

أومأت إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم.

وقد وضع في مقدمة الكتاب قواعد وفوائد جمة في علوم الحديث.

(١) التمهيد ١/ ٣٥.

وقد قال في وصف كتاب التمهيد شعراً:

سـمير فـؤادي مـن ثلاثـين حجـة — وصـاقل ذهني والمفـرج عـن همـي

بسـطت لكـم فيـه كـلام نبـيكم — لمـا في معانيـه مـن الفقـه والعلـم

وفيـه مـن الآداب مـا يقتـدى بـه — إلى البر والتقوى وينئ عن الظلم

وأثنى العلماء المحققون على هذا السفر الحافل بعلوم شتى، حقق فيه مؤلفه كثيراً من مسائل علوم الحديث والفقه.

قال ابن حزم: " لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه".

قال الذهبي: " وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله ".

طبع الكتاب عدة طبعات:

- طبع أولاً في المغرب ضمن مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، بتحقيق عدد من المحققين عام ١٤٠٨هـ، وفيه تصحيفات ظاهرة.

- طبع بتحقيق محمد عبد القادر عطا، عام ١٤٢٠هـ.

- قام الشيخ عطية محمد سالم بترتيب التمهيد على أبواب الموطأ في كتاب سماه: هداية المستفيد من كتاب التمهيد " طبع عام ١٤١٦هـ.

- طبع ضمن موسوعة شروح الموطأ بتحقيق الدكتور: عبد الله التركي.

وضع في الأصل متن الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي، وجمع في هوامش متعددة ثلاثة كتب من شروح الموطأ أولها: التمهيد وأعاد ترتيب أحاديث التمهيد على حسب ورودها في أصل الموطأ، ثانيها: كتاب الاستذكار لابن عبد البر، وثالثها: كتاب القبس لأبي بكر بن العربي.

وتعد هذه أفضل طبعة لكتاب التمهيد؛ فهي محققة على عدة نسخ خطية، وقد خدم المحقق الكتاب خدمة تليق به.

المبحث الثالث: تعريف الحديث المعلّ.

المعلّ لغة:

اسم مفعول من علّ يعل وأعتل، وأعله الله فهو معل [١].

الحديث المعلّ اصطلاحًا:

قال الحاكم: " وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً "[٢].

ثم جاء ابن الصلاح وحرر كلام الحاكم [٣] بقوله: " الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع لشروط شروط الصحة من حيث الظاهر "[٤].

وقال ابن حجر في أثناء تعداده لأنواع الحديث الضعيف: " ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل "[٥]، وهذا بيان لطريقة كشف العلة وليس تعريفًا لها.

وأدق ما جاء من تعريفات ما قاله السخاوي: " فالمعلل أو المعلول: خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح " [٦].

---

(١) القاموس المحيط، ص ١٣٣٨، مادة ((علل)).

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٧٥.

(٣) قال ابن حجر: " وهذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث ". النكت ١/ ٧٧١.

(٤) المقدمة ص ٢٥٩.

(٥) شرح شرح النخبة للملا علي القارئ ص ٤٥٨.

(٦) فتح المغيث ١/ ٢٦١.

وقد كثر في كتب أهل العلم الكلام عن الاختلاف بين الرواة وعدوا ذلك علة في الحديث فالدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ له كتاب " العلل الواردة في الأحاديث النبوية " وجل ما فيه هو الكلام عن الاختلاف بين الرواة، وقد سمى ابن عبد البر الاختلاف في حديث علة فقال: " طعن قوم في حديث عطاء في هذا الباب للاختلاف عليه فيه لأن قوما يرونه عنه عن ابن الزبير وآخرون يروونه عنه عن ابن عمر وآخرون يروونه عنه عن جابر ومن العلماء من لم يجعل مثل هذا علة في هذا الحديث "[١].

(١) التمهيد ٦/ ٣٦.

الفصل الأول

منهج ابن عبد البر في عرض الأحاديث المعلة

وهذا الفصل يهدف إلى معرفة المنهجية التي اتبعها ابن عبد البر في عرضه لأحاديث العلل ليتضح جانباً من الأسلوب العلمي لكيفية النظر في علل الأحاديث، وكيفية التعامل مع هذا النوع من علوم الحديث الشريف، وكان مما استظهرته من منهج ابن عبد البر في ذلك ما يلي:

أولاً: الغالب على الأحاديث التي يتكلم في عللها من أحاديث موطأ مالك.

فلأنه صنف الكتاب التمهيد لشرح موطأ مالك رحمه الله، لكنه لم يخله من فوائد عدة منها دراسته لجملة من الأحاديث التي يحتاج إلى إيرادها في ثنايا الشرح.

ثانياً: يذكر اسم المدار الذي وقع عليه الاختلاف.

وهذا ركن من أركان دراسة الأحاديث المعلة، وهو يسهل كثيراً في جمع المرويات المختلفة عند معرفة في أي طبقة وقع الاختلاف في الرواية، ويساعد في النظر في أحوال الرواة عن المدار، ومدى موافقة المدار للرواة في طبقته أو مخالفته لهم، وكان ابن عبد البر يصدر كلامه عن الأحاديث المعلة ببيان المدار، ومن ذلك قوله: " وهو حديث يدور على قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة واختلف أصحاب قتادة عليه"(١)، ومثل قوله: "اختلف فيه عن ابن شهاب " (٢)، ومثل قوله: "هذا حديث قد اختلف فيه عن الأعمش في إسناده ومتنه"(٣).

---

(١) التمهيد ١٤/ ٢٧٣.

(٢) التمهيد ١٧/ ١٥٦.

(٣) التمهيد ٩/ ٢٦.

ثالثاً: يستخدم جملة للإثبات أو النفي المطلقين ثم يستثني منها.

وذلك لبيان وجه الاختلاف في الحديث، ولحصر الراوي أو الرواة الذين خالفوا غيرهم في سند الحديث أو متنه، فمن ذلك قوله: " وقد روي مرفوعًا من حديث نافع من نقل الثقات الحفاظ الأثبات ولا يقال مثله من جهة الرأي وما أعلم أحداً من أصحاب نافع أوقفه غير مالك "(١)، ومثل: " وهذا قد روي مسنداً من حديث ابن شهاب عن أنس إلا أنه لم يروه بهذا الإسناد عن ابن شهاب إلا معمر وحده " (٢).

رابعاً: يسند جميع أوجه الاختلاف التي ذكرها.

بعد أن يذكر المدار والرواة المختلفين، فكثيراً ما كان رحمه الله يروي الأوجه المختلفة بأسانيده، أو ينقلها من المصنفات التي وردت فيها، وهذا يفيد في التحقق من صحة تلك الأوجه قبل النظر في مخالفته للوجه المرجح.

ومن الأمثلة على ذلك عند كلامه عن حديث ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: " **لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكها شديد** ... " سلك المنهج التالي (٣):

ذكر أن هذا الحديث قد اختلف فيه أصحاب ابن شهاب.

ثم ذكر الأوجه الواردة عن ابن شهاب مصدراً كل وجه بذكر من رواه كقوله: "ورواه بكر بن وائل عن الزهري عن مولى لعبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص".

(١) التمهيد ١٥/ ٢٥٩.

(٢) التمهيد ٢٤/ ٦٠.

(٣) التمهيد ١٢/ ٤٥ وما بعدها.

ثم بدأ برواية تلك الأوجه بأسانيده كقوله: " فأما رواية النضر بن شميل عن صالح بن أبي الأخضر فأخبرنا سعيد بن عثمان ... ".

كان يحكم على الأوجه عقب ذكره لها كقوله: " وهذا عندي خطأ من صالح بن أبي الأخضر أو ممن دونه في الإسناد ".

ثم بين الرواية الراجح عن ابن شهاب بقوله: " هكذا حدث به الحفاظ عن ابن شهاب بهذا الإسناد ومنهم مالك وغيره ".

وأما نقله لبعض الأوجه مسندة من مصادرها التي وردت فيها فمثل قوله: "وأما حديث ابن مسعدة فرواه عبد الرزاق قال: أخبرنا ... "[1].

خامساً: يشترط أن يكون الوجه المخالف صحيح الإسناد عمن ينسب إليه.

ليس كل مخالفة تروى يمكن أن تعتمد كوجه من أوجه الاختلاف فابن عبد البر رحمه الله كان يشترط أن يكون الوجه المروي صحيحاً وثابتاً عمن ورد من طريقه، ومن ذلك قوله: " وهذان الإسنادان عن مالك والأوزاعي ليسا بصحيحين لأن دونهما من لا يحتج به"[2]، ومثل قوله: " ورأيت في بعض نسخ موطأ مالك رواية ابن وهب عنه هذا الحديث مرسلاً من رواية يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب ولا أثق بما رأيته من ذلك"[3]، ثم ذكر الراجح من رواية ابن وهب.

(١) التمهيد ٣/ ٣٦٢.

(٢) التمهيد ٢٣/ ٣٨٠.

(٣) التمهيد ١/ ٩٥.

سادساً: البدء بدراسة الاختلاف عن الراوي الأدنى ثم الأعلى.

فقد يقع الاختلاف في سند الحديث أو متنه في أكثر من طبقة من طبقات الإسناد فكان ابن عبد البر رحمه الله يبدأ بدراسة الاختلاف الوارد عن الراوي الأدنى ثم ينتقل إلى دراسة الاختلاف عمن فوقه، ومن أمثلة ذلك قوله: " فهذا ما بلغنا من الاختلاف عن مالك في إسناد هذا الحديث وأما اختلاف أصحاب الزهري عنه فيه" [(١)]، ثم ذكر الاختلاف عن الزهري.

سابعاً: تحديد الراوي الذي وقع الخطأ منه.

وهذا من أسس دراسة الحديث المعل حتى يمكن بعد ذلك النظر في حال الروي أو الرواة مقارنة بغيرهم ممن اختلف معهم في رواية الحديث، قال رحمه الله: " هذا حديث متصل صحيح وقد أخطأ فيه الدراوردي: عبد العزيز بن محمد، وعبد الله بن جعفر بن نجيح" [(٢)]، ومثل قوله: " وهو مما أخطأ فيه عندهم سليمان بن عتيق وانفرد به وما انفرد به فلا حجة فيه" [(٣)].

ثامناً: تقوية ما ذهب إليه بأقوال المتقدمين من أهل العلم بالعلل.

وهذا يدل على سعة اطلاعه على جهود العلماء السابقين في علم علل الحديث، وعلى التواصل العلمي بين الأجيال التي حملت لواء الدفاع عن السنة النبوية، فمما ذكره ابن عبد البر عمن سبقه قوله: " والصحيح فيه عنهما ما ذكرنا في هذا الباب، وقد كان يحيى بن معين يقول: أصح حديث في مس الذكر حديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة، وكان أحمد بن حنبل يقول نحو

(١) التمهيد ١١/ ٦٧.

(٢) التمهيد ٥/ ٢٤.

(٣) التمهيد ٦/ ٢٢.

ذلك أيضـًا"[١]، ولم يكتف بمجرد النقل عمن سبق بل كان يحقق الأقوال ويرد على ما يراه مجانبـًا للصواب فقد أورد كلامـًا للبزار ذهب فيه إلى تفرد مالك بالحديث، ثم عقبه بقوله: قال أبو عمر: لا وجه لقول البزار إلا معرفة من روى الحديث لا غير "[٢].

تاسعاً: اختصار الكلام عن علل جملة من الأحاديث.

فقد كان ابن عبد البر يعمد إلى الاختصار في ذكر المرويات بأسانيدها يقول في ذلك: " وقد ذكرنا طرق هذا الخبر في غير هذا الكتاب وتركنا الأسانيد عن هؤلاء في ذلك هاهنا خشية الإطالة "[٣].

ومن صور الاختصار التي وجدتها في عدة مواضع في كتاب التمهيد:

(أ) يذكر اسم المدار وأوجه الاختلاف دون ذكر رواتها ولا أسانيدها.

مثل قوله: " وهو يدور على حريز بن عثمان الرحبي اختلف عليه فيه فقوم قالوا: عنه عن صليح الرحبي، وقوم قالوا: عنه عن يزيد بن صليح، وقال آخرون: عنه عن يزيد بن صالح "[٤]، ومثل قوله: " إلا أنه اختلف فيه عن أبي إسحاق فطائفة ترويه عنه عن عبد الله بن خليفة، وطائفة عن عبيد الله بن أبي مرثد، وطائفة عن سعيد بن أبي كريب"[٥].

(ب) يذكر وجهـًا مخالفـًا لحديث قد أسنده دون ذكر رواة الوجه ويذكر الراجح:

---

(١) التمهيد ١٧/ ١٩٠.

(٢) التمهيد ٥/ ٢٤.

(٣) التمهيد ٩/ ٢١١.

(٤) التمهيد ٥/ ٢٥٨.

(٥) التمهيد ٢٤/ ٢٥١.

مثل قوله: "وقد رواه بعضهم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة، والصحيح فيه عن ابن عباس إن شاء الله "[١].

(ج) يذكر اسم المدار وأحد رواة الوجهين، دون ذكر أسماء رواة الوجه الثاني.

مثل قوله: "رواه ابن جريج، وحماد بن سلمة، وحسين المعلم، وزياد بن سعد، وورقاء، وأيوب، وزكرياء بن إسحاق مرفوعـاً، وقد وقفه قوم من رواته على أبي هريرة والقول قول من رفعه" [٢].

ومما يمكن أخذه على ابن عبد البر على منهجه فيما رأيته ما يلي:

- التردد في تحديد من وقع منه الوهم.

وجدت في مواضع متعددة تردداً من الإمام ابن عبد البر في تحديد الراوي الذي وقع منه الوهم أو الخطأ، ومن تلك المواضع قوله: " وهذا عندي والله أعلم خطأ إنما جاء من قبل الأعمش لأنه كان يدلس أحيانا وقد يمكن أن يكون من قبل حفظ وكيع لذلك وإن كان حافظاً أو من قبل أبي خيثمة "[٣]، ومثل: " وأظن الوهم فيه جاء من قبل مالك أو من قبل يزيد بن الهادي" [٤]، ومثل: "وهذا خطأ لا شك فيه لا أدري ممن جاء" [٥].

(١) التمهيد ١٧/ ٤٤٨.

(٢) التمهيد ٢٢/ ٦٩.

(٣) التمهيد ١٧/ ٢٩٩.

(٤) التمهيد ٢٣/ ٣٨.

(٥) التمهيد ١٢/ ٩٢.

- **الجزم بوجود علة والأمر بخلافه.**

وجدت موضعاً ذهب فيه ابن عبد البر إلى وجود علة في أحد الأحاديث، وقد استدرك عليه من جاء بعده، قال رحمه في حديث اختلف فيه على الزهري: " هكذا قال فيه جماعة أصحاب ابن شهاب عنه " **يذهب الذاهب إلى العوالي**" وهو الصواب عند أهل الحديث، وقول مالك عندهم " **إلى قباء** " وهم لا شك فيه ولم يتابعه أحد عليه في حديث ابن شهاب هذا "[١].

وتعقبه ابن حجر في فتح الباري بأن مالكاً لم يتفرد بهذا اللفظ [٢]، ولعل ابن عبد البر اعتمد على كلام النسائي والدارقطني فقد ذكر كلامهما عقب قوله السابق.

(١) التمهيد ٦/ ١٧٨.

(٢) فتح الباري ٢/ ٢٩، قال ابن حجر: " وتعقب بأنه روي عن بن أبي ذئب عن الزهري إلى قباء كما قال مالك نقله الباجي عن الدارقطني فنسبة الوهم فيه إلى مالك منتقد فإنه إن كان وهماً احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكاً وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه إلى العوالي كما قال الجماعة فقد اختلف فيه على مالك وتوبع عن الزهري بخلاف ما جزم به بن عبد البر ".

الفصل الثاني

أسباب العلة، وأجناسها، والقرائن الدالة على وجودها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسباب ورود العلل في الأحاديث.

السبَب لغة:

" الحبل وكل شيء يتوصل به إلى غيره " [١].

دخول حديث في حديث.

فقد يدخل على الراوي حديث في حديث، إما في الإسناد أو المتن، ويقع ذلك إما لعدم ضبط الراوي للحديث حفظاً، أو من جراء الخطأ في النسخ من الكتب، فتختلف الروايات عن الراوي أو عن من فوقه بسبب هذا التداخل في الروايات.

وعبر ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ عن هذا المعنى باختلاط الأحاديث على الراوي، أو بحمل حديث على حديث آخر، قال في حديث خالف فيه أيوب السختياني: " والصواب فيه بعد الجمعة إلا أن يكون اختلط على أيوب حديثه هذا عن نافع بحديثه عن المغيرة بن سليمان" [٢]، وقال في حديث آخر: " وهو عندي تخليط وغلط منه لأنه أدخل إسناد حديث في متن آخر" [٣]، وقال في حديث خالف فيه سفيان بن عيينة: " وهو عندي وهم في حديث أبي الزناد وأظنه حمله على حديث الزهري"[٤].

---

(١) مختار الصحاح ص ١١٩.

(٢) التمهيد ١٤/ ١٠٨.

(٣) التمهيد ٧/ ٩٧.

(٤) التمهيد ١٨/ ٢٣٣.

تحديث الراوي خارج بلده من غير أصوله فيقع منه الوهم.

فقد كان مما يحرص عليه المحدثون الرحلة في طلب الحديث، وقد يرحل أحدهم لأي سبب من الأسباب التي تعرض للإنسان، وقد يحتاج العالم منهم إلى عقد مجالس للتحديث خاصة إذا كان مشهوراً، وقد لا يكون ضابطاً لحديثه حفظاً كما هو في كتابه فيحدث من حفظه معتمداً على ذاكرته فيقع بسبب ذلك الوهم في روايته، وينتج عن ذلك اختلاف بين الرواة عنه الذين رووا عنه في بلده الأصلي والذين رووا عنه في البلد الذي رحل إليه، ويعد هذا سبباً لوقوع العلة في روايات الثقات.

ومما ذكره ابن عبد البر قوله: " الرواية المخالفة في حديث هشام بن عروة هذا لرواية مالك فيه إنما حدث به عن هشام أهل العراق وما حدث به هشام بالمدينة قبل خروجه إلى العراق أصح عندهم "[(١)] وقال أيضاً: " ووصله معمر فرواه عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر ويقولون إنه من خطأ معمر ومما حدث به بالعراق من حفظه وصحيح حديثه ما حدث به باليمن من كتبه"[(٢)].

تصرف الراوي في الرواية.

فقد كان بعض الرواة الثقات يتحرز ويتوقى في نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ، فيروي الحديث مرة مرفوعاً ويوقفه أخرى أو يرسله وهو عنده موصول، فيظن الناظر أن هذا اختلاف على الراوي، وأن إحدى تلك الروايتين تعلّ الأخرى، وقد يكون التصرف من الشيخ في إسناد الحديث مثل ما يكون في المتن، لأمر يراه المحدث، ومن سعة علم ابن عبد البر بالمرويات فقد ذكر هذا السبب في غير ما حديث مثل قوله: " إنما يرويه ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة وحمزة ابني المغيرة بن شعبة عن أبيه المغيرة بن شعبة، وربما حدث به ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة

---

(١) التمهيد ٢٢/ ١١٩.

(٢) التمهيد ١٢/ ٥٤.

عن أبيه ولا يذكر حمزة بن المغيرة، وربما جمع حمزة وعروة ابني المغيرة في هذا الحديث عن أبيهما المغيرة" [١]، فهذه الأوجه في هذا الحديث جاءت من تصرف ابن شهاب رَحِمَهُ اللهُ، وقال في حديث آخر: " وكان وكيع يحدث به عن مالك هكذا أيضا مرسلاً حينًا وحينًا يسنده كما في الموطأ عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة وهذا إنما هو من نشاط المحدث وكسله أحيانًا ينشط فيسند وأحيانًا يكسل فيرسل على حسب المذاكرة"[٢].

سلوك الجادة.

فلأن كثيراً من الأحاديث تروى من طرق مشهورة كمالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومالك يروي أحاديث لابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من غير هذا الطريق، فقد يروي أحد الرواة حديثًا لابن عمر من طريق مالك فيكون الطريق عن نافع أسرع إلى ذهن الراوي، وأسبق على لسانه لكثرة الأحاديث الواردة عن مالك من تلك الطريق.

ففي حديث رواه جميع الرواة عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن رسول الله ﷺ، قال ابن عبد البر عقبه: " رواه سائر رواة الموطأ مرسلاً إلا سعيد بن عفير فإنه جعله عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة "[٣]. وذلك لأن هذا الطريق في الرواية مشهور.

وفي حديث اختلف فيه عن نافع وهو من المكثرين في الرواية عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، سلك جمع من الرواة الطريقة المشهورة في أحاديث نافع قال رَحِمَهُ اللهُ: " ورواه يحيى بن

(١) التمهيد ١١/ ١٢١.

(٢) التمهيد ٢٢/ ٣٣.

(٣) التمهيد ٢/ ١٥٨.

سعيد الأنصاري وصخر بن جويرية جميعاً عن نافع عن ابن عمر وهو وهم عند أهل العلم والحديث لنافع عن رجل من الأنصار لا عن ابن عمر " [(١)].

الإدراج.

الإدراج لغة: " الطي واللف، وإدخال الشيء في الشيء " [(٢)].

واسم المفعول منه مدرج: بضم الميم فتح الراء.

المدرج عند المحدثين: " ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته "[(٣)] وأغلب من عرف المدرج إنما قصره على ما أدرج في متن الحديث دون الإسناد.

وكون الإدراج سبباً من أسباب العلّة فلأن الراوي لا يفصل كلامه عن لفظ حديث رسول الله ﷺ، فيتوهم من يسمعه منه أن ذلك من الحديث، يقول ابن كثير في تعريفه للمدرج: " وهي أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث فيرويها كذلك " [(٤)]، ومن الأمثلة على أن سبب العلة هو الإدراج قال ابن عبد البر في حديث: " جاء قتيبة بن سعيد فرواه عن ابن عيينة وجعل هذا الحوار من متن الحديث، ثم قال ابن عبد البر: " الصحيح في حديث ابن عيينة هذا غير ما قال قتيبة حين جعل التأخير والتعجيل في الحديث وإنما هو ظن عمرو وأبي الشعثاء" [(٥)].

وفي كلامه عن الاختلاف الوارد في حديث لسعيد بن المسيب: " **لا يغلق الرهن وهو من صاحبه** " وزاد فيه بعضهم " **له غنمه وعليه غرمه** " قال ابن عبد البر: " وهذه

(١) التمهيد ١٦/ ١٢٧.

(٢) لسان العرب ٢/ ٢٦٦، مادة ((درج)).

(٣) المقدمة ص ٢٧٤.

(٤) الباعث الحثيث ص ٤٢.

(٥) التمهيد ١٢/ ٢١٩.

اللفظة قد اختلف الرواة في رفعها: وساق الحديث من عدة طرق، ثم قال: " فتبين برواية ابن وهب عن يونس بن يزيد أن هذا من قول سعيد بن المسيب "[(١)].

التصحيف في إسناد الحديث أو متنه.

التصحيف: تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع، وأصله الخطأ، يقال: صحفه فتصحف أي غيره فتغير حتى التبس "[(٢)]، وهو: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها". [(٣)]

فقد يقع التصحيف من أحد الرواة في إسناد حديث أو متنه، فتختلف الروايات تبعاً لذلك، فيظن الناظر فيه أن تلك مخالفة من أحد الرواة.

ومما كان التصحيف فيه سبباً لوجود العلة في بعض الأحاديث عند ابن عبد البر مثل قوله: " في نسخة يحيى في الموطأ في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ غير مشكل وقد يجوز أن يكون من خطأ اليد فهو من قبيح الخطأ في الأسانيد وذلك أن في كتابه في هذا الحديث مالك عن عبدالله بن أبي بكر عن محمد بن عمرو بن حزم فجعل في موضع (ابن) (عن) فأفسد الإسناد وجعل الحديث لمحمد بن عمرو بن حزم وهكذا حدث به عنه ابنه عبيد الله بن يحيى وأما ابن وضاح فلم يحدث به هكذا وحدث به على الصحة فقال مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهذا الذي لا شك فيه " [(٤)].

ومثل قوله: " وقد قال فيه الصلت بن بهرام: عن الحرث بن وهب عن أبي عبد الرحمن الصنابحي فهذا صحف أيضاً فجعل اسمه كنيته وكل هذا خطأ

(١) التمهيد ٦/ ٤٢٦.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، للفيومي ص ٣٩٥.

(٣) فتح المغيث للسخاوي ٢/ ٦٧.

(٤) التمهيد ١٧/ ١٨٣.

وتصحيف"[١]، ومما جاء التصحيف فيه في متن الحديث فمثل قوله: " وأما قوله: حذف ابنه بالسيف فمعناه رماه فقطعه والحذف الرمي والقطع بالسيف أو العصا ومن رواه بالخاء المنقوطة فقد صحف لأن الخذف بالخاء إنما هو الرمي بالحصى أو النوى "[٢].

التفرد.

فقد ينفرد أحد الرواة بحديث لا يرويه غيره عن شيخ مكثر من الرواية، وله تلاميذ كثر لم ينقل عنهم ذلك الحديث، فيكون تفرده بهذا الحديث دون بقية الرواة قرينة على إمكان أن يكون الراوي قد أخطأ فيه، وقال ابن رجب: " وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ولم يرو الثقات خلافه: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علّة فيه "[٣].

ولذلك كان إعراض العلماء عن رواية الحديث الغريب الذي تفرد به راوٍ لأنه مظنة الخطأ والوهم ولو كان صحيحاً لأقبل عليه الأئمة ورووه في مصنفاتهم، وقد كثر في كلام علماء العلل تعليل الأحاديث بتفرد أحد الرواة، ومما قاله ابن عبدالبر في هذا: " هذا الحديث عند جميع أهل الحديث حديث منكر وهو خطأ لم يروه أحد عن الأعمش بهذا الإسناد إلا محمد بن فضيل وقد أنكروه عليه "[٤]، وقال في موضع آخر: " وهو عندهم حديث منكر لم يروه أحد من أصحاب قتادة الثقات وإنما انفرد به أبو خالد الدالاني وأنكر عليه وليس بحجة فيما نقل "[٥].

---

(١) التمهيد ٤/ ٣.

(٢) التمهيد ٢٣/ ٤٣٧.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ١١٢.

(٤) التمهيد ٨/ ٦٨.

(٥) التمهيد ١٨/ ٢٤٣.

وقعّد ابن عبد البر لذلك قاعدة في شرحه لحديث ذي اليدين فقال: " وفيه دليل على أن المحدث إذا خالفته جماعة في نقله أن القول قول الجماعة وإن القلب إلى روايتهم أشد سكونـًا من رواية الواحد"(١).

خطأ الراوي، ووهمه.

الوهم لغة: " وهم القلب والجمع أوهام، وتوهمت في كذا وأوهمته أي أغفلته ووهم يوهم وهمـًا أي: غلط " (٢)، الوهم عند المحدثين: " رواية الحديث على سبيل التوهم " (٣).

فكأن الراوي روى الحديث على الوجه المرجوح، متوهمـًا صحته، وقد كثر في كلام أهل العلم بالعلل وصف غلط الراوي وخطئه بالوهم، قال مسلم: " وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ " (٤).

ومن الأمثلة على أن الوهم يعد سببـًا لوقوع العلة عند الإمام ابن عبد البر قوله: "وهذا إسناد منكر عن مالك ليس يصح عنه وأظن الحسين هذا وضعه أو وهم فيه"(٥)، ومن الوهم في المتن قوله: " وقد وهم فيه ابن جريج حين ذكر فيه "**الصفا والمروة** " لأن ذلك كان منه في طواف الإفاضة "(٦)، ومما صرح به على أنه خطأ من الراوي في الإسناد قال: " الصواب في إسناد هذا الحديث قول من جعل فيه مجاهداً بين عبد

---

(١) التمهيد ١/ ٣٤٢.

(٢) العين ٤/ ١٠٠.

(٣) شرح شرح النخبة للملا علي القارئ ص ٤٥٥.

(٤) التمييز ص ١٧٠.

(٥) التمهيد ٣/ ٢٣١.

(٦) التمهيد ٢/ ٩٤.

الكريم وبين ابن أبي ليلى ومن أسقطه فقد أخطأ فيه " [١]، ومن أخطاءهم في المتن قوله: " هكذا وقع عنده " **والأضراس** "وهو خطأ وإنما هو " **والأصابع سواء عشر عشر** " وهذا محفوظ في هذا الحديث وغيره لا يختلف فيه [٢].

اختلاط الراوي.

الاختلاط لغة: يقال اختلط فلان: فسد عقله، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله، وهو بمعنى الخرف: فساد العقل مع الكبر [٣].

فقد يطرأ الاختلاط على أحد الثقات، ويؤثر على حفظه، فتكثر الأوهام في مروياته، فيحدث بالحديث الواحد على وجوه مختلفة، فتتعدد روايات الحديث الواحد عنه، ويؤدي كل راوٍ منهم ما سمع من شيخه، ولا يدري بعضهم بأن هذه الرواية أنها خطأ قد حملها عن شيخه الثقة في حال اختلاطه فتظهر حينئذ العلل في مرويات ذلك الشيخ.

ومن الأحاديث التي أعلها ابن عبد البر بسبب اختلاط الراوي قوله: " وصالح مولى التوءمة من أهل العلم بالحديث من لا يقبل شيء من حديثه لضعفه ومنهم من يقبل من حديثه ما رواه ابن أبي ذئب عنه خاصة لأنه سمع منه قبل الاختلاط ولا خلاف أنه اختلط فكان لا يضبط ولا يعرف ما يأتي به ومثل هذا ليس بحجة فيما انفرد به وليس يعرف هذا الحديث من غير روايته البتة"[٤].

---

(١) التمهيد ٢٠/ ٦٢.

(٢) التمهيد ٢/ ٢١٣.

(٣) مختار الصحاح ص ٧٧ مادة (خ ل ط)، لسان العرب ٧/ ٢٩٥، مادة (خ ل ط).

(٤) التمهيد ٢١/ ٢٢٢.

اضطراب الراوي في الحديث.

الاضطراب لغة: " يقال: الموج يضطرب أي: يضرب بعضه بعضـًا، ويقال: اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم، واضطرب أمره: أختل، وحديث مضطرب السند، وأمر مضطرب "[١].

واصطلاحـًا: قال ابن الصلاح: " هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطربـًا إذا تساوت الروايتان "[٢].

هذا فيما إذا كان الاختلاف الوارد في سند الحديث أو متنه إنما جاء من قبل رواة اشتركوا في الرواية عن شيخ، ولم يمكن الجمع بين الروايات المختلفة، أو ترجيح إحدى تلك الروايات على الباقي، أما كون الاضطراب مسلكـًا من مسالك العلة إذا كان مصدره الشيخ الذي يروى عنه الحديث، فقد لا يكون ضابطـًا لحديثه فيحدث به على أوجه مختلفة ويحمل كل راوٍ عنه ما سمع منه، قال الذهبي: " إذا اختلف جماعة فيه، وأتوا به على أقوال عدة فهذا يوهن الحديث ويدل على أن راويه لم يتقنه "[٣].

قال الصنعاني: " والاضطراب نوع من الإعلال "[٤]، ومن الأمثلة على إعلال أحاديث بعض الرواة

(١) لسان العرب ١/ ٥٤٣-٥٤٤.

(٢) المقدمة ٢٦٩.

(٣) الموقظة ص ٥٣.

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢/ ٣٧.

قال ابن عبد البر: " وقد اضطرب فيه وكيع فمرة رواه هكذا ومرة جعله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه وأسامة وحذيفة بن ثابت مكان حذيفة وأصحاب الثوري يخالفونه في ذلك فسقط الاحتجاج بروايته"(١).

(١) التمهيد ١٢/ ٢٥٦.

المبحث الثاني: أجناس العلة.

الجنس لغة:

" الجنس الضرب من الشيء "[١].

تنتج أجناس العلة وتتعدد على إثر وقوع سبب من أسباب العلة، فمثلاً الإدراج من أسباب وقوع العلة فينتج من الإدراج عدة أجناس للعلة في سند الحديث ومتنه، فالسبب هو المؤثر لوقوع العلة والجنس هو الأثر الحادث بعد، ويتعدد الأثر ويتنوع باعتبار قوة المؤثر وكثرة تشعبه، ويمكن تقسيم الأجناس باعتبار أجزاء الحديث كما يلي:

أولاً: أجناس العلة في السند.

الاختلاف في رفع الحديث ووقفه.

وهو أن يكون الحديث مرفوعـاً فيخطئ أحد الرواة فيوقفه على الصحابي، أو يكون الأصل فيه الوقف فيخطئ أحد الرواة فيرفعه إلى النبي ﷺ، ومن أمثلة هذا النوع قول ابن عبد البر: " وأما قوله: " **أرأيت إن منع الله الثمرة ففيم يأخذ أحدكم مال أخيه**" فيزعم قوم أنه من قول أنس ابن مالك وهذا باطل بما رواه مالك وغيره من الحفاظ في هذا الحديث إذ جعلوه مرفوعـاً من قول النبي ﷺ"[٢].

وقال في حديث آخر: " هكذا هو في الموطأ عند جماعة رواته فيما علمت موقوفـاً ورواه طائفة عن مالك فرفعته ذكرت فيه النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ وليس ذلك بمحفوظ فيه عن مالك وممن رواه مرفوعـاً عن مالك الوليد بن مسلم "[٣].

---

(١) مختار الصحاح ص ٤٨.

(٢) التمهيد ٢/ ١٩٠.

(٣) التمهيد ٥/ ٧٦.

الاختلاف في وصل الحديث وإرساله.

وهو أن يرد الحديث من وجهين مختلفين، ويكون الأصل فيه الوصل، فيخطئ أحد الرواة فيرسله، أو العكس.

ومن أمثلة ذلك قول ابن عبد البر رحمه الله: " هكذا هو في الموطأ عند جميعهم مرسل إلا ما رواه محمد بن معمر عن روح بن عبادة عن صالح بن أبي الأخضر ومالك بن أنس عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرة موصولاً"[(١)]، ومثل قوله: " هكذا روى هذا الحديث عن مالك أكثر الرواة للموطأ وغيره مرسلاً إلا عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون وأبا عصام النبيل ويحيى بن إبراهيم بن داود بن أبي قبيلة المدني وأبا يوسف القاضي وسعيدا الزبيري فإنهم رووه عن مالك بهذا الإسناد متصلاً عن أبي هريرة مسنداً"[(٢)].

الاختلاف في رفع الحديث، وكونه مقطوعـًا.

وهو أن يرد الحديث من وجهين مختلفين، ويكون الأصل فيه أن يكون مقطوعـًا – من قول التابعي – فيخطئ أحد الرواة فيرفعه، أو العكس.

مثل ذلك قول ابن عبد البر: " وهذا حديث انفرد به حماد بن سلمة دون أصحاب أيوب وأنكروه عليه وخطؤوه فيه لأن سائر أصحاب أيوب يروونه عن أيوب قال: " **أذن بلال مرة بليل** "فذكره مقطوعـًا"[(٣)].

---

(١) التمهيد ٦/ ٤١٢.

(٢) التمهيد ٧/ ٣٦.

(٣) التمهيد ١٠/ ٥٩.

الاختلاف في صحابي الحديث.

وهو أن يكون الحديث معروفًا ومشهوراً عن أحد الصحابة، فيخطئ أحد الرواة فيجعله من مسند صحابي آخر.

مثل ذلك قول ابن عبد البر: " ورواه ابن عيينة عن عمرو بن يحيى فأخطأ فيه في موضعين أحدهما أنه قال فيه عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه وهذا خطأ وإنما هو عبد الله بن زيد بن عاصم"(١).

وفي حديث لأم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قال: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواته فيما علمت وقد رواه الحسين بن الوليد عن مالك فأخطأ فيه، فرواه عن عائشة رضي الله عنها ثم قال: هذا خطأ وإنما هو لأم سلمة لا لعائشة وكذلك رواه الحفاظ في الموطأ وغير الموطأ عن مالك"(٢).

وكذلك جعل ابن عبد البر الشك في تحديد الراوي الأعلى للحديث من أجناس العلة التي يختلف فيه الرواة فقد قال في حديث: " هكذا روى هذا الحديث عن مالك رحمه الله رواه الموطأ كلهم فيما علمت على الشك في أبي هريرة وأبي سعيد على نحو الحديث الذي قبله إلا معن بن عيسى وروح ابن عبادة وعبد الرحمان بن مهدي فإنهم قالوا فيه: عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعًا على الجمع لا على الشك" (٣).

---

(١) التمهيد ٢٠/ ١١٥.

(٢) التمهيد ١٣/ ١٠٣.

(٣) التمهيد ٢/ ٢٨٥.

الاختلاف في أحد رواة الإسناد – دون الصحابي –.

وهو أن يكون الحديث معروفًا عن أحد الرواة، فيخطئ أحدهم فيجعله من طريق راوي آخر.

مثل ذلك قول ابن عبد البر: " وروى عبد الرحمن بن مهدي هذا الخبر عن مالك فجعل موضع عبد الله بن ثعلبة بن صعير ثعلبة بن أبي مالك فوهم فيه وغلط "(١)، وقال في موضع آخر: " وقال ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الملك بن أبي بكر عن أمية بن عبد الله بن خالد فجعل موضع عبد الله بن أبي بكر عبد الملك بن أبي بكر فغلط ووهم"(٢).

زيادة رجل في الإسناد أو نقصانه.

وهو أن يزيد أحد الرواة في إسناد الحديث رجلاً، أو أن ينقص من سلسلة إسناده راوٍ.

مثل ذلك قول ابن عبد البر: " فرواه مالك ... وتابعه زهير بن معاوية وسفيان بن عيينة وحفص بن غياث ومحمد بن إسحاق وشجاع بن الوليد وحماد بن زيد ووكيع وأبو معاوية والمفضل بن فضالة ومحمد بن كناسة كلهم رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم كما رواه مالك ورواه وهيب بن خالد وأنس بن عياض وشعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل حدثه عن عبد الله بن الأرقم فأدخل هؤلاء بين عروة وبين عبد الله بن الأرقم رجلاً" (٣).

---

(١) التمهيد ٦/ ٣٠٨.

(٢) التمهيد ١١/ ١٦٢.

(٣) التمهيد ٢٢/ ٢٠٤.

وقال في حديث آخر: " الصواب في إسناد هذا الحديث قول من جعل فيه مجاهداً بين عبد الكريم وبين ابن أبي ليلى ومن أسقطه فقد أخطأ فيه"[١].

الاختلاف في اسم أحد الرواة، وضبطه، ونسبه.

فحيث تتشابه أسماء الرواة فيقع الخطأ من بعض الناقلين للأخبار في الأسماء.

قال ابن عبد البر: " اختلف الناس عن زيد ابن أسلم في اسم هذا الرجل فقال مالك وأكثر الرواة له عن زيد فيه بسر بن محجن بالسين المهملة كذلك هو في الموطأ عند جمهور رواته وقيل فيه بشر "[٢].

وذكر الاختلاف بين الرواة في اسم الراوي في صفحة كاملة

وكذلك يقع الاختلاف في ضبط اسم الراوي ورسمه.

قال ابن عبد البر في ذلك: " رواه يحيى ولأبي العاصي بن ربيعة بهاء التأنيث وتابعه ابن وهب والقعنبي وابن القاسم والشافعي وابن بكير والتنيسي ومطرف وابن نافع وقال معن وأبو مصعب ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم ولأبي العاصي بن الربيع وكذلك أصلحه ابن وضاح في رواية يحيى وهو الصواب"[٣].

ومن الاختلاف في نسب الراوي.

قال ابن عبد البر: " كذا وقع في كتاب الشيخ خلف بن جعفر محمد بن كعب القرظي ومن قال: القرظي فقد أخطأ وإنما هو ابن كعب بن مالك الأنصاري"[٤].

---

(١) التمهيد ٢٠/ ٦٢.

(٢) التمهيد ٤/ ٢٢٢.

(٣) التمهيد ٢٠/ ٩٤.

(٤) التمهيد ٢٠/ ٢٦٦.

القلب في إسناد الحديث.

وهو أن يضع أحد الرواة راويـًا مكان غيره في إسناد الحديث.

مثل ذلك قول ابن عبد البر: " وروى ابن عيينة هذا الحديث مقلوبـًا عن أبي النضر عن بسر بن سعيد جعل في موضع زيد بن خالد أبا جهيم وفي موضع أبي جهيم زيد بن خالد والقول عندنا قول مالك وقد تابعه الثوري وغيره "(١).

وفي حديث يرويه مالك عن زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة ﷺ، قال ابن عبد البر: " ورواه محمد بن مسلمة المخزومي عن مالك عن ابن شهاب عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «**صلاة في مسجدي**» فذكره وهو غلط فاحش وإسناد مقلوب "(٢).

ثانيـًا: أجناس العلة في المتن.

ليس كل اختلاف في المتن عند ابن عبد البر يمكن أن يكون علة فيه ينبغي النظر فيها والفصل فيها بين الرواة، فالعبرة عنده في الاختلاف الذي يوجب النظر والترجيح هو ما تؤدي إليه تلك الألفاظ المختلفة من أحكام مختلفة، يقول رحمه الله: " وزاد بعضهم فيه ألفاظا لها أحكام" (٣)، وقال: " وبعضهم يذكر فيه ألفاظـًا لا يذكرها غيره منهم وربما أوجبت تلك الألفاظ أحكامـًا"(٤)، لكنه كان لا يعرج على ما كان فيه اختلاف في اللفظ إذا لم توجب أحكامـًا مثل قوله: " ورواه صالح بن كيسان وابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عبد الله عن ابن عباس عن عمار وكذلك رواه ابن إسحاق سواء في إسناده وخالفه في سياقته ومتنه"(٥).

(١) التمهيد ٢١/ ١٤٧.

(٢) التمهيد ٦/ ١٦.

(٣) التمهيد ١٦/ ٦٢.

(٤) التمهيد ٢٢/ ١٠٣.

(٥) التمهيد ١٩/ ٢٤٨.

ومن أنواع العلل التي ذكرها ابن عبد البر في متن الحديث ما يلي:

أ – الزيادة في متن الحديث ما ليس منه.

ومن أمثلة هذا النوع من العلل قول ابن عبد البر: " وقد زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك **وليتخذ لأهله هدية وإن لم يجد إلا حجراً فليلقه في مخلاته** " ... وهذه زيادة منكرة لا تصح والصحيح ما في الموطأ بإسناده ولفظه "[١]، ومثل قوله: " لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث وكل من رواه عنه فيما علمت من رواة الموطأ وغيرهم هكذا قالوا فيه: " **عنه صلاة الليل مثنى مثنى** " إلا الحنيني وحده فإنه روى هذا الحديث ... فزاد فيه ذكر النهار وذلك خطأ عن مالك لم يتابعه أحد عنه على ذلك والحنيني ضعيف كثير الوهم والخطأ"[٢].

ب– تغيير متن الحديث الذي ورد به.

من الأمثلة على هذا النوع قوله: " هكذا قال هؤلاء كلهم عن ابن عيينة من صام رمضان ورواه عنه حامد بن يحيى فقال: «**من قام رمضان**»"[٣].

ومثل قوله: " ومن قال فيه عن حماد عن مالك بهذا الإسناد: «**من أدرك ركعة من الصبح**» الحديث فقد أخطأ "[٤].

ج– قلب ألفاظ المتن.

ومن الأمثلة على هذا النوع قول ابن عبد البر في حديث: «**إن لكل عمل شرة**»: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: " فقد قال أحد الرواة: **ولكل شره فترة فمن كانت فترته إلى فترته** " إلى غير

---

(١) التمهيد ٢٢/ ٣٥.

(٢) التمهيد ٥/ ١٦٦.

(٣) التمهيد ٥/ ٣١.

(٤) التمهيد ٢/ ١٨٤.

ذلك فقد هلك هكذا قال جعل من موضع الفترة الشره فقلب والأول أولى على ما في حديث شعبة "[١].

إسقاط بعض ألفاظ الحديث.

ومن أمثلة هذا النوع عند ابن عبد البر قوله: " ومن أسقط من حديث أبي قتادة عن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ قوله أنها ليست بنجس فلم يحفظ وقد ثبت ذلك بنقل الحفاظ الثقات "[٢]، ومثل قوله: " وأسقط يحيى ذكر الركعتين الخفيفتين وذلك مما عد على يحيى من سقطه وغلطه والغلط لا يسلم منه أحد "[٣].

ومثل قوله: " ومن ذكر هذه الكلمة فقد حفظ وجود ومن لم يذكرها سقطت له ولم يقم الحديث"[٤].

اختصار الحديث.

والمقصود به الاختصار الذي يخل بمعنى الحديث، ومن الأمثلة على هذا النوع من العلل قول ابن عبد البر: " وسائر رواة ابن شهاب ومن الرواة عن مالك في غير الموطأ طائفة اختصرت هذا الحديث ... فجاءت ببعضه وقصرت عن تمامه ولم تقم بسياقته [٥]، ومثل قوله: " ورواه ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر: **أن النبي ﷺ كان يضمر الخيل ثم يسبق** " فاختصره ولم يذكر الأمد والغاية" [٦].

(١) التمهيد ٥/ ١١٢.
(٢) التمهيد ٦/ ٣٦.
(٣) التمهيد ٥/ ١٦١.
(٤) التمهيد ١٤/ ٢٦٥.
(٥) التمهيد ٨/ ٢٠٠-٢٠١.
(٦) التمهيد ١٤/ ٨٠.

المبحث الثالث: القرائن الدالة على وجود العلة.

قال ابن الصلاح: " ويستعان على إدراكها – أي العلة – بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره "[١]

ومما وجدت ابن عبد البر قد استدل به على وجود العلة أمران:

التفرد.

ومن الأحاديث التي استدل ابن عبد البر على وجود العلة فيها بالتفرد مثل قوله: " وهذا مما تفرد به ابن قحطبة عن الحنيني وهو خطأ لا شك عندهم فيه"[٢]، ومثل قوله: " لأنه حديث انفرد به عبد الرحمن بن أبي عمار وليس بمشهور بنقل العلم ولا من يحتج به إذا خالفه من هو أثبت منه"[٣].

الاختلاف بين الرواة.

الاختلاف بين الرواة أقوى قرينة يستدل بها على وجود العلة قال ابن عبد البر: " طعن قوم في حديث عطاء في هذا الباب للاختلاف عليه فيه "[٤].

وأغلب الأحاديث التي تكلم ابن عبد البر في عللها كان يصدر كلامه عنها بأنه قد اختلف في الحديث بين رواته ومن أنواع الاختلاف ما يلي:

- الاختلاف في سند الحديث ومتنه:

مثل قوله: " هذا حديث قد اختلف فيه عن الأعمش في إسناده ومتنه "[٥].

---

(١) المقدمة ص ٢٥٩.

(٢) التمهيد ٢٠/ ١٣١.

(٣) التمهيد ١/ ١٥٥.

(٤) التمهيد ٦/ ٣٦.

(٥) التمهيد ٩/ ٢٦.

- الاختلاف في المتن وحده.

مثل قوله: "إلا أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافـًا كثيراً مضطربـًا متدافعـًا"[(١)].

- الاختلاف في الإسناد وحده:

مثل قوله: " اختلف في إسناده على الأوزاعي وعلى سعيد بن أبي سعيد اختلافـًا يسقط الاحتجاج به"[(٢)].

- الاختلاف الشديد؛ وهو الاضطراب:

مثل قوله: " وحديث ابن شهاب في هذا الباب مضطرب " [(٣)].

- رواية حديث عن راوي بما يخالف رأيه:

مثل قوله: " وحديث عثمان المرفوع لا يصح لأنه لو صح عن عثمان وعنده ما خالف وقد كان يفتي بخلافه"[(٤)].

---

(١) التمهيد ٢/ ٢٣٠.

(٢) التمهيد ١٣/ ١٠٧.

(٣) التمهيد ١٦/ ٥٦.

(٤) التمهيد ٢٣/ ١١٧.

الفصل الثالث

منهج ابن عبد البر في الفصل بين الروايات المختلفة

سار ابن عبد البر على المنهج الذي رسمه من سبقه العلماء الذين برزوا في علم علل الحديث حيث يبدأ الناظر بالترجيح فإن لم يمكنه ذلك فيعمد إلى الجمع بينها فإن لم يمكنه ذلك فيلجأ إلى التوقف برد جميع الروايات.

المبحث الأول: منهجه في الترجيح بين الروايات المختلفة.

أولاً: قرائن الترجيح التى استخدمها ابن عبد البر:

الترجيح بالكثرة.

يذهب ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ترجيح رواية العدد الأكثر في مقابل رواية الأقل عدداً، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: " ومن حجته أيضا رواية ابن المبارك لحديث عبيد الله بن عمر ولا حجة في ذلك لأن الأكثر من أصحاب عبيد الله خالفوه " [(١)]، ويعبر أحياناً عن الكثرة بلفظ الجماعة، ومن ذلك قوله: " والقلب إلى رواية الجماعة أميل لأن الواحد أقرب إلى الغلط " [(٢)]، وقوله: " وكل من روى هذا الخبر من الحفاظ لم يذكروا ذلك وليس من خالف الجماعة الحفاظ بشيء فيما جاء به " [(٣)].

ويعبر عن الكثرة من الرواة بالناس كقوله: "رواه الناس كلهم عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً ورواه محمد بن فضيل عن الأعمش فأخطأ فيه"[(٤)].

---

(١) التمهيد ٢٤/ ٢٣٧.

(٢) التمهيد ٣/ ١٥٣.

(٣) التمهيد ١٥/ ٦٦.

(٤) التمهيد ٧/ ٨٧.

وليس الأمر من أجل الكثرة لذاتها وإنما باعتبار اجتماع حفظ وضبط أكثر من راوي للحديث في مقابل خفظ وضبط منهم أقل عدداً، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والذين يروونه عنه مرسلاً أكثر وأحفظ " [١]، وقال في موضع آخر: "وقد روي حديث أم سلمة مرفوعـًا والذين وقفوه على أم سلمة أكثر وأحفظ" [٢].

ترجيح رواية الأحفظ والأثبت.

وفي حين كون الاختلاف في الرواية بين اثنين فإن المفاضلة بين رواياتهم المختلفة يكون بمنزلة كل واحد منهما من الحفظ والإتقان، وقد استخدم ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الترجيح بين مرويات المختلفين في أكثر من موضع في كتابه باعتبار الأحفظ والأثبت، ومن ذلك قوله: " إنما تقبل الزيادة من الحافظ إذا ثبتت عنه وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ " [٣]، وفي التطبيق العملي لذلك قال: " إلا أن الذين أرسلوه أثبت من الذين أسندوه "[٤].

ترجيح رواية أئمة الحديث.

كان ابن عبد البر يضع أئمة الحديث في الموضع اللائق بهم في تقديم مروياتهم على من سواهم من الرواة فلا يستوي عنده الإمام الحافظ المشهور مع من لم يعرف بتقدمه في هذا الشأن قال ابن عبد البر في حديث اختلف فيه الإمام محمد بن شهاب الزهري ومحمد بن عمرو: " محمد بن عمرو ثقة محدث روى عنه الأئمة ووثقوه ولا مقال فيه إلا كما ذكرنا إنه يخالف في أحاديث وأنه لا يجري مجرى الزهري وشبهه"[٥]، ومثل قوله: " أرسل يحيى بن سعيد الأنصاري هذا الحديث عن المغيرة بن أبي بردة

(١) التمهيد ١٢/ ٩٣.

(٢) التمهيد٦/ ٣٦٧.

(٣) التمهيد ٣/ ٣٠٦.

(٤) التمهيد ٢/ ٢٧٤.

(٥) التمهيد ١٣/ ٤٧.

لم يذكر أبا هريرة ويحيى بن سعيد أحد الأئمة في الفقه والحديث" [(١)]، ومثل قوله: " وهم رواة الحديث وإليهم ينصرف في تأويله مع موضعهم من الفقه والجلالة وليس من خالفهم ممن يقاس بهم" [(٢)].

ترجيح رواية المقدمين من الرواة في المدار الذي وقع عليه الاختلاف.

فلكل محدث مشهور جماعة من الرواة يأخذون الحديث عنه، وتختلف منزلتهم بالنسبة للشيخ باعتبارات عدة كطول الملازمة، واتفاق مروياتهم عنه، والأخذ عنه في حال الاختلاط، وصغر أسنانهم، فإذا وقع الاختلاف بينهم في حديث عن شيخهم نجد ابن عبد البر رحمه الله يعمد إلى ترجيح رواية المقدمين من الرواة الذين كان لهم قصب السبق في الرواية عن ذلك الشيخ، ومن ذلك قوله في حديث اختلف فيه راويان على معمر بن راشد الصنعاني: " رواية عبد الرزاق عنه - معمر - عن الزهري مرسلاً ... وقد وصله أبان العطار عن معمر ... وعبد الرزاق أثبت في معمر من أبان العطار ". [(٣)]، وقال في ترجيح رواية لمعمر على بقية الرواة عن شيخهم الزهري: " لأن معمراً من أثبت الناس في ابن شهاب وأحسنهم نقلا عنه" [(٤)]، ومثل قوله "ورواه صالح بن أبي الأخضر وليس ممن يحتج به في الزهري وصالح بن كيسان وإن كان ثقة فإنه أخطأ في هذا لأن أصحاب الزهري الثقات مالك وابن عيينة ومعمر ويونس وعقيل لم يذكروا ..." [(٥)].

(١) التمهيد ١٦/ ٢٢٠.

(٢) التمهيد ٧/ ١٢٢.

(٣) التمهيد ٦/ ٣٨٦.

(٤) التمهيد ٧/ ١٢٢.

(٥) التمهيد ١١/ ١١.

الترجيح بالمتابعات للمدار ومن فوقه.

كان ابن عبد البر عندما يقع الاختلاف على أحد الرواة، فمن المرجحات المهمة بين الروايات المختلفة هو البحث في روايات طبقة المدار الذي وقع عليه الاختلاف فترجح رواية من وافقت روايته رواية أقران شيخه ففي حديث اختلف فيه أصحاب مالك في حديث له عن ابن شهاب منهم من رواه مرسلاً ومنهم من وصله، فذهب ينظر في مرويات طبقة مالك عن شيخه الزهري في ذلك الحديث: "والصحيح فيه اتصاله وإسناده وكذلك رواه معمر ويونس والزبيدي وعقيل كلهم عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثل رواية يحيى ومن تابعه عن مالك سواء"[1].

ويذهب أيضاً إلى النظر في مرويات الطبقة التي فوق طبقة الشيخ الذي وقع عليه الاختلاف، ففي حديث اختلف فيه أصحاب مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة اعتمد في تصحيح أحد وجهي الاختلاف بالنظر في مرويات طبقة شيخ مدار الحديث، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: " وتبين لنا أن القعنبي ومن تابعه لم يقيموا الحديث ولم يتقنوه إذ أرسلوه وهو متصل صحيح الاتصال ومما يزيد في ذلك صحة أن يحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو روياه عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا كله يشد ما رواه يحيى "[2].

الترجيح بما في كتاب الراوي الذي وقع عليه الاختلاف.

فقد كان ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرجع إلى أصل كتاب الشيخ الذي وقع عليه الاختلاف ففي مواضع عدة يرجح إحدى الروايات بما هو موجود في كتاب الشيخ، ومن ذلك قوله في حديث اختلف فيه أصحاب مالك: " والصواب فيه عن ملك مرسل

---

(١) التمهيد ٩/ ٤٩.

(٢) التمهيد ٧/ ١٠٢.

كما في الموطأ"[١]، وقوله: " والصواب فيه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن يسار أبى الحباب كما في الموطأ"[٢].

الترجيح بنفي السماع.

فمما اعتمده ابن عبد البر في الترجيح بين الروايات المختلفة النظر في أصل الرواية فقد يكون في إحدى الروايات المختلفة ما يناقض أصول التحديث كعدم إمكانية اللقاء أصلاً بين راويين أو بنفي السماع بينهما عند ثبوت اللقاء، فتكون تلك قرينة تدل على أن تلك الرواية خطأ، فمما ذكره في عدم إمكانية حدوث اللقاء قوله: "ولو انفرد بروايته هذه لكان الحديث مرسلاً لأن عروة لم يدرك عبد الله بن أبي أمية أخا أم سلمة لأنه استشهد يوم الطائف شهد مع رسول الله ﷺ المشهد ورمي بسهم يومئذ فمات منه بعد ذلك "[٣].

ومما قاله في نفي السماع: " وجعلوا حديثه هذا منكراً لأنه انفرد فيه بهذا الإسناد على أن عبد الله بن الفضل لم يسمع من عبيد الله بن أبي رافع بينهما الأعرج في غير ما حديث "[٤]، وقال: " ومن رواه أيضـًا عن صيفي عن أبي سعيد الخدري فليس بشيء وقد قطعه لأن صيفيـًا لم يسمعه من أبي سعيد وإنما يرويه عن أبي السائب عن أبي سعيد الخدري "[٥].

---

(١) التمهيد ٧/ ٢٤٥.

(٢) التمهيد ٢٣/ ١٧٠.

(٣) التمهيد ٢٢/ ٢٠٩.

(٤) التمهيد ٥/ ٢٩٠.

(٥) التمهيد ١٦/ ٢٦٢.

ترجيح رواية من فصّل على من أجمل في رواية الحديث.

يذهب ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن من فصل في رواية المتن وأوضح على رواية غيرهم ممن أجمل في الرواية، ومن ذلك قوله في حديث اختلف فيه الرواة: " وحديث هؤلاء بالصواب أولى لأنهم زادوا وأوضحوا وفسروا ما أجمله غيرهم وأهمله ... فرواية من زاد وتم وفسر أولى من رواية من أجمل وقصر " [(١)].

ويرى رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من أتى بالتفصيل والتفسير في روايته قرينة على حفظه للحديث: " فإن قيل أن من روى هذا الحديث عن ابن شهاب لم يذكر هذا فيه من قول عائشة قيل له أن تقصير من قصر عنه ليس بحجة على من حفظه "[(٢)].

ترجيح رواية أهل بلد الراوي.

فأهل بلد الراوي هم أعلم بحديثه لقربهم منه وملازمتهم له فترة أطول من غيرهم، فلذلك هم أضبط لحديثه وأعرف به، يقول ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: " هذه رواية أهل العراق عن بشير بن يسار في هذا الحديث ورواية أهل المدينة عنه أثبت إن شاء الله وهم به أقعد ونقلهم أصح عند أهل العلم "[(٣)].

ترجيح الرواية الخالية من الشك والاختلاف على غيرها.

فإن الرواية التي سلمت من الشك والاختلاف تدل دلالة واضحة على تيقن من رواها وتمام ضبطه لها، وتعد هذه قرينة عند ابن عبد البر حين يقول ابن عبد البر: " ولم يختلف في حديث ابن عمر إلا ما جاء من شك مالك رحمه الله في رفعه، وقد رفعه من غير شك جماعة عن نافع ورفعه الزهري عن سالم والشك لا يلتفت إليه

(١) التمهيد ٨/ ٢٥.

(٢) التمهيد ٨/ ٢٣١.

(٣) التمهيد ٢٣/ ٢٠٩.

واليقين معول عليه " [١]، وفي التطبيق يقول في حديث اختلف فيه الزهري ونافع: "كان الزهري يشك فيه زيد أو أبو لبابة، قال أبو عمر: هو أبو لبابة صحيح لم يشك فيه نافع وغيره "[٢]، وقال: " والحديث والله أعلم لعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وهو المحفوظ عندنا لأن معمراً وابن عيينة لم يسمياه وابن إسحاق قد اختلف عنه فيه وشك مالك في اسمه فقال أحسب.. واتفق إبراهيم بن سعد وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع على عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وهو المحفوظ [٣].

الترجيح بقرينة داخل الإسناد أو المتن.

فقد لا يجد الناظر في الروايات المختلفة قرينة خارجية للفصل بينها فيجد في سياق السند أو المتن ما يرجح به أحد أوجه الروايات قال ابن عبد البر في حديث اختلف فيه أصحاب هشام بن عروة، فمنهم من رواه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم، ومنهم من رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل حدثه عن عبد الله بن الأرقم فأدخل هؤلاء بين عروة وبين عبد الله بن الأرقم رجلاً.

ثم أتى ابن عبد البر برواية للحديث وفيها: " عن هشام بن عروة عن عروة قال: خرجنا في حج أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم الزهري فأقام الصلاة ... " فبينت هذه الرواية صحة الوجه الأول وأنه متصلة بين عروة وعبد الله بن الأرقم، فقال ابن عبد البر: " فهذا الإسناد يشهد بأن رواية مالك ومن تابعه في هذا الحديث متصلة "[٤].

وأما القرينة التي داخل متن الحديث فمثل قوله: " في الموطأ عن يحيى في هذا الحديث توفي رجل يوم حنين وهو وهم إنما هو يوم خيبر وعلى ذلك جماعة الرواة

(١) التمهيد ١٥/ ٢٧٦.

(٢) التمهيد ١٦/ ٣٠.

(٣) التمهيد ١١/ ٧٠.

(٤) التمهيد ٢٢/ ٢٠٤.

وهو الصحيح والدليل على صحته قوله فوجدنا خرزات من خرزات يهود ولم يكن بحنين يهود والله أعلم "(١).

ترجيح رواية الحديث عن راوي بوروده من طريق غير مشهور عنه.

فللأحاديث طرق مشهورة عن بعض الأئمة ويسهل سلوك هذه الطرق على الألسنة، وعندما يسلكه أحد الرواة يسميه العلماء بسلوك الجادة فإذا صح الحديث من طريق آخر غير مشهور فإنه يكون دليلاً على أن راويه قد ضبطه، قال ابن عبد البر في حديث اختلف فيه عن الزهري: " ولا يحفظ هذا الحديث من حديث الزهري عن سالم ولو كان عند الزهري عن سالم ما حدث به عن أبي بكر والله أعلم"(٢)، وقال في حديث عن ابن سيرين: " لو كان عند ابن سرين فيه شيء عن أبي هريرة ما حدث به عن المغيرة بن سليمان عن ابن عمر "(٣).

ترجيح أحد الوجهين لأنه يوافق رأي الراوي.

كان الناقلون لحديث النبي ﷺ أشد الناس عناية بمتابعته، وعلى عدم مخالفة ما رووا عنه من حديث، ويفيد هذا في ترجيح الروايات المختلفة إذا وجد حديث لأحدهم يخالف رأيه في مسالة ما فلا يعقل أن يرى خلاف ما يروي، وقد استخدم ابن عبد البر هذه القرينة في عدة مواطن من كتابه مثل قوله: " وفي فتوى ابن عباس بخلافه ما يوهنه عند الكوفي والمدني قالوا لأنه لو صح عنه أو عنده لم يخالفه وكذلك حديث عائشة سواء لأنها أفتت بخلافه"(٤).

---

(١) التمهيد ٢٣/ ٢٨٦.

(٢) التمهيد ١١/ ١١١.

(٣) التمهيد ١٤/ ١٨٥.

(٤) التمهيد ٩/ ٢٩.

المبحث الثاني: منهج ابن عبد البر في الجمع بين الروايات المختلفة.

يعمد علماء العلل عند عدم إمكانية الترجيح بين الروايات المختلفة إلى الجمع بينها، وقعّد ابن عبد البر لذلك في حديث مختلف فيه بقوله: " والواجب أن لا يدفع خبر نقله العدول إلا بحجة لا تحتمل التأويل ولا المخرج ولا يجد منكرها لها مدفعاً"[(١)].

ومن القرائن التي استخدمها ابن عبد البر في الجمع بين الروايات المختلفة عن بعض الرواة ما يلي:

أ- تصحيح الوجهين بإمكانية سماع الراوي لهما.

فقد كان بعض الرواة الثقات واسع الرواية وقد يصح له سماع الحديث بأكثر من وجه فيؤديهما جميعاً ولا يصح بأن تطعن إحدى الروايات في صحة الأخرى فيجمع بينها بتصحيح سماع الراوي للوجهين ومما قاله ابن عبد البر في حديث اختلف فيه على مالك بن أنس: " وفي الممكن أن يكون مالك قد سمعه من يحيى عن سعيد ثم سمعه من سعيد"[(٢)]، ومثل قوله في حديث ليحيى بن أبي كثير: " لأنه قد يجوز أن يكون يحيى ابن أبي كثير سمعه من أبي سلمة من سالم عن عائشة ثم سمعه من سالم فحدث به عنه عن عائشة "[(٣)].

ب - ورود رواية تفصل الروايات المختلفة.

فقد كان بعض الرواة الكبار ممن عرف بتمام ضبطه لما روى يذكر شيئاً في سند الحديث أو متنه مما يساعد الناظر في رفع الإشكال الحاصل من اختلاف

(١) التمهيد ٦/ ٣٦.

(٢) التمهيد ٢٣/ ٢٣١.

(٣) التمهيد ٢٤/ ٢٤٨.

الروايات فمما قاله ابن عبد البر في ذلك: " فهذا شعبة قد جوده ففرق بين رواية سيار ورواية يحيى ين سعيد فدل ذلك على صحة من جعل حديث يحيى بن سعيد عن عبادة بن الوليد بن عبادة عن أبيه عن جده "(١)، وقال: " وهذا هو الصواب إن شاء الله وقد جوده ابن وهب فرفع الإشكال فيه لأنه لم ينسب زيد بن طلحة وجعل الحديث له "(٢).

(١) التمهيد ٢٦/ ٢٧٦.

(٢) التمهيد ٢٤/ ١٢٧.

المبحث الثالث: توقف ابن عبد البر في الروايات المختلفة بردها جميعاً.

فحين لا يجد الناظر ما يرجح به أو يجمع به بين الروايات المختلفة فإنه يعمد إلى التوقف وذلك برد كل الروايات، قال ابن عبد البر في أحاديث كهذه: " وقد اختلف أيضا على حسين المعلم في إسناده ولفظه اختلافًا يوجب التوقف عنه "[(١)]، وهذا هو الاضطراب في الحديث، قال ابن عبد البر: " وهذا الاضطراب يوجب طرحه واختلف أيضا في متنه ... ولا يقوم بهذا الاختلاف حجة"[(٢)].

---

(١) التمهيد ١/ ١٣٤.

(٢) التمهيد ٣/ ٣٠٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلقه أما بعد:

فبعد هذه الجولة الماتعة في روضة من رياض الحديث الشريف التي تزخر بثمرات يانعة في علوم الحديث الشريف رواية ودراية والتي كانت في كتاب التمهيد لابن عبد البر القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد خرجت من خلال هذا البحث المختصر عن منهج ابن عبد البر في دراسة الأحاديث المعلة في كتابه القيم بفوائد منها:

اتضح لي بجلاء الجهد العلمي الكبير الذي قام به علماء الحديث في تمحيص الروايات.

ترسخ لدي العلم بدقة المنهج الذي سار عليه أولئك الأفاضل في تعاملهم مع أدق علوم الحديث.

ظهر لي من خلال البحث قوة ابن عبد البر القرطبي العلمية في علوم رواية الحديث الشريف.

أيقنت أن من واجب طلاب الحديث الشريف البحث في مناهج العلماء الأجلاء الذين خدموا السنة النبوية، وأن عليهم الإفادة من تلك المناهج في دراساتهم المعاصرة.

والله الموفق إلى كل خير.

المصادر والمراجع

١- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "مقدمة ابن الصلاح"، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن. (القاهرة: دار المعارف).

٢- خلكان، أبو العباس أحمد بن أبي بكر، "وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق: د. إحسان عباس. (بيروت: دار صادر).

٣- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "الموقظة في علم مصطلح الحديث"، بتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط١، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٥هـ).

٤- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ).

٥- الذهبي، محمد بن أحمد عثمان، "تذكرة الحفاظ". (تصوير: دار إحياء التراث العربي).

٦- الرازي، محمد بن أبي بكر، "مختار الصحاح"، تحقيق: محمد خاطر. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ).

٧- رجب، عبد الرحمن بن أحمد، "شرح علل الترمذي"، تحقيق: د. نور الدين عتر، (ط١، دار الملاح، ١٣٩٨هـ).

٨- السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي"، تحقيق: علي حسين علي. (ط٢، ١٤١٢هـ).

٩- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد، "الأنساب"، تحقيق: عبد الله عمر البارودي. (ط١، بيروت: دار الجنان، ١٤٠٨هـ).

١٠-الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"، تحقيق: محمد محي الدين. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٦٦هـ).

١١-العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، تحقيق: د. ربيع هادي مدخلي. (ط٢، الرياض: دار الراية، ١٤٠٨هـ).

١٢-العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، تحقيق: محب الدين الخطيب. (القاهرة: الطبعة السلفية، ١٣٨٠هـ).

١٣-الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، "القاموس المحيط"، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ).

١٤-الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". (طبعة بيروت: إحياء الكتب العربية).

١٥-القاري، ملا علي بن محمد بن سلطان، "شرح شرح نخبة الفكر"، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم. (ط١، بيروت: دار الأرقم بن الأرقم).

١٦-القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف ـ في المملكة المغربية. (ط١).

١٧-كثير، أبو الفداء إسماعيل، "الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث". (بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨هـ).

١٨-منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط١، بيروت: دار الفكر – دار صادر، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م).

١٩-النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، "معرفة علوم الحديث"، تحقيق: السيد معظم حسين، وزهير شفيق الكتبي. (ط١، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٤١٧هـ).

٢٠-اليعمري، برهان الدين ابن فرحون، "الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب"، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور. (القاهرة: دار التراث للطبع والنشر).

فهرس الموضوعات